ذكرنا في الحديث عن التحول الاقتصادي الذي شهدته فلسطين في اواخر الحكم العثماني ان ظروف عملية التحول التي تميزت بالتبعية للسوق الرأسمالية العالمية، لم تتح المجال لنمو طبقة عمالية قوية واسعة الانتشار وواعية لمصالحها الطبقية.وحتى مع انتقال اعداد كبيرة من الفلاحين الى نمط العمل المأجور ونزوحهم من الريف الى المدينة، فقد بقي قطاع الزراعة يستأثر بالجانب الاكبر من القوة العاملة في البلاد التي بقيت بالتالي مرهونة لطبيعة العمل الزراعي الموسمية وضئيلة الاجر.

ولم يؤد زوال الحكم العثماني عن فلسطين مع انتهاء الحرب العالمية الاولى الى تحسين ظروف التحول الاقتصادي باتجاه التحرر من موقع التبعية والالحاق بالسوق الرأسمالية العالمية. فقد بقي هذا التحول محكوما بعاملين: الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني. فبريطانيا لم يكن لها مصلحة في تطوير القوى الانتاجية في فلسطين الا بما يتناسب مع خدمة اغراضها الاستراتيجية والعسكرية اما الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الهادف الى اقتلاع السكان العرب الاصليين والاستيلاء على الارض واقامة مجتمع صهيوني بديل، فقد احدث شرخا في البنية الاجتماعية للبلاد وشكل عائقا امام تطور بورجوازية صناعية وطبقة عاملة عربيتين. وبالتالي فان هذا الاستعمار بطبيعته الاستيطانية العنصرية لم يكن مؤهلا للقيام بالدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار الاوروبي في مناطق نفوذه. فالاقتصاد الصهيوني، الذي كان يتطور في ظل مجتمع يهودي متكامل ومواز للمجتمع العربي في فلسطين والذي كان يعتمد على وسائل تقنية حديثة ويستند الى وفرة من رؤوس الاموال، اعاق تطور بورجوازية عربية حديثة ومنع الفلاحين العرب المقتلعين من اراضيهم من بيع قوة عملهم في المؤسسات اليهودية تنفيذا لشعار «العمل العبري».

ومع ضآلة حجم العمالة العربية في فلسطين وغلبة الطابع الحرفي على الصناعة الفلسطينية فان القوانين العثمانية ايضا ساهمت في حرمان العمال العرب من اية تجربة على صعيد التنظيم النقابي. ويقضي قانون الجمعيات العثماني (مازالت تصر عليه اسرائيل حتى الان في هذا المجال) بعدم السماح للحرفيين والعمال سوى بتشكيل جمعيات تعاونية اجتماعية ترعى مصالح اعضائها وتسعى الى رفع مستوى وعيهم الثقافي.